

## زكاة

القرار رقم (IZ-2021-1112)

الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-5768)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة جدة

### المفاتيح:

ربط زكي - تعديل إجراء المدعي عليها - الوعاء الزكي ي تكون من رأس المال العامل والأرباح الصافية المدققة خلال العام.

### الملخص:

طالبة المدعي إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكي لعام ١٤٣٩هـ - دلت النصوص النظامية على أن الوعاء الزكي ي تكون من رأس المال العامل والأرباح الصافية المدققة خلال العام والتي يتم تقديرها بنسبة ١٥٪ كحد أدنى من إجمالي الإيرادات - ثبت للدائرة أن المدعي عليها قامت بتقدير رأس مال المدعية بناءً على مبيعات ضريبة القيمة المضافة، وأن رؤوس الأموال في السجلات التجارية تختلف عن رأس المال - مؤدى ذلك: تعديل إجراء المدعي عليها - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

### المستند:

- المادة (١٣/أ، ٨/أ) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٢٠.

### الوقائع:

**الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:**  
إنه في يوم الأحد الموافق: ٠٩/٠٦/٢٠٢١م عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة، المنصوص عليها في المادة (٦٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٢) وتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ، وتعديلاته، والمشكلة بموجب الأمر الملكي رقم: (٦٤٧٤) وتاريخ: ٢٣/١٢/١٤٣٩هـ،  
وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل؛ وحيث

استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ: ١٦/٢/٢٠٢٠م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي ... (هوية وطنية رقم ...) بصفته مالكاً (سجل تجاري رقم ...)، تقدم باعتراضه على الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٣٩هـ الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، حيث يعتضى المدعي على إجراء المدعي عليها ذلك أنه كان هناك خطأ عند إدخال قيمة المبيعات بالإقرار الأول وقد تم تعديل الاقرار بعد تقديمها مباشرة ولكن الهيئة أصرت على اضافة ايرادات ومبيعات اضافية بمبلغ يتجاوز (١٦) مليون ريال دون ايضاح مصدرها، كما تم تقديم بيانات اقرارات ضريبة القيمة المضافة المقدمة خلال عام ٢٠١٨م حيث أن الربع الأول والثاني والثالث من عام ٢٠١٨م يدخل ضمن نطاق العام الزكوي ١٤٣٩هـ للمؤسسة وكانت إجمالي المبيعات حسب اقرارات ضريبة القيمة المضافة للربع الأول والثاني والثالث من عام ٢٠١٨م (٩١٢,٤١٣) ريال فقط يضاف إليها مبيعات الربع الاخير فقط من عام ٢٠١٧م الذي لم تتجاوز مبيعاته (٣٠٠,٠٠٠) ريال.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها، أجاب: فإن الهيئة تطلب من اللجنة الموقرة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً وفقاً للمادة (الثانية والعشرين) الفقرة (١) من لائحة جباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٠٨/٦/١٤٣٨) وتاريخ (٢٠٠٨/٦/١٤٣٨)هـ التي نصت على أنه: (يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط، ويجب أن يكون اعتراضه بموجب مذكرة مكتوبة ومسببة يقدمها إلى الجهة التي أبلغته بالربط). كما نصت المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه: (يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمها..)، ونصت المادة (٣) فقرة (١) من ذات القواعد على: (يصبح قرار الهيئة مصدراً وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: (١) إذا لم يعتض المكلف لدى الهيئة على القرار خلال مدة (ستين) يوماً من تاريخ تبليغه به).

وفي يوم الأحد الموافق: ١٣/٦/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى ولم يحضر المدعي ولا من يمثله رغم تبليغهم بموعود الجلسة نظاماً، وحضر ممثل المدعي عليها ... ذو الهوية الوطنية رقم: (...) بتغويضه الصادر عن وكيل محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك للشؤون القانونية برقم: (...) وتاريخ: ٤/٦/١٤٤٢هـ، وبعد المداولة وعملاً بأحكام النظام ولائحته التنفيذية، وقواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، قررت الدائرة بالإجماع: شطب الدعوى، وقد اختتمت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والأربعين دقيقة مساءً.

وفي يوم الأحد الموافق: ٠٩/٠٩/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى وحضر المدعي ... ذو الهوية الوطنية رقم: (...) بموجب السجل التجاري المرفق في ملف الدعوى، وحضر ممثل المدعي عليها ... ذو الهوية الوطنية رقم: (...) بتغويضه الصادر عن وكيل محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك للشؤون القانونية برقم: (...) وتاريخ: ٤/٦/١٤٤٢هـ، وبعد اطلاع الدائرة على الربط الزكوي الصادر من المدعي عليها ، اتضح أنه لم يتضمن دق المدعي في الاعتراض على الربط، عليه قررت الدائرة رفض الدفع الشكلي

والسير في الدعوى موضوعاً، وبسؤال طفي الدعوى عما يودان إضافته، اكتفيما تم تقديمها سابقاً. وعليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمدعاة تمهيداً لإصدار القرار فيها.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤٣٦/٠٣/١٤هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٠٦/١٤هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٠١) وتاريخ ١٤٢٥/١١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠٢) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ. والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل:** لما كان المدعي يهدف من دعواها إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في شأن الرابط الزكوي التقديرى لعام ١٤٣٩هـ، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الضريبية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، وحيث قدّمت الدعوى من ذي صفة، وخلال المدة المقررة نظاماً، مما يتّعّن معه لدى الدائرة قبول الدعوى من الناحية الشكلية.

**ومن حيث الموضوع،** فإنه بتأمل الدائرة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفع، فقد تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعي عليها الرابط الزكوي التقديرى لعام ١٤٣٩هـ، حيث يعترض المدعي على إجراء المدعي عليها المتمثل بالربط تقديرياً ويطالب بإلغاء الرابط الزكوي. وحيث نصت الفقرة (٦/أ) من المادة (الثالثة عشرة) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة على أن: «يتكون الوعاء الزكوي بالأسلوب التقديرى من الآتى ما لم يظهر إقرار المكلف وعاءً أكبر: أ- رأس المال العامل، ويتم تحديده بأى من الطرق الممكنة سواءً من السجل التجارى، أو عقود الشركة ونظامها، أو أى مستند آخر يؤيد ذلك، وإذا ظهر أن حقيقة رأس المال العامل تغير ذلك فإن للهيئة تحديده بما يتناسب مع حجم النشاط وعدد دورات رأس المال بحسب العرف في كل صناعة أو تجارة أو أعمال. ب- الأرباح الطافحة المدققة خلال العام والتي يتم تقاديرها بنسبة ١٥٪ كحد أدنى من إجمالي الإيرادات». ونصت الفقرة (٨) من المادة (الثالثة عشرة) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة على: «عند تحديد الوعاء الزكوي بالأسلوب التقديرى تقوم الهيئة بتجميع المعلومات التي تمكنها من احتساب الوعاء الزكوي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المكلف في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتوفرة عن المكلف لدى الهيئة من خلال ما يقدمه المكلف من دلائل وقرائن موثقة، ومن خلال المعاينة الميدانية والفحص الذي تقوم به الهيئة، ومن خلال أيه معلومات تحصل عليها من أطراف أخرى مثل حجم استيراداته، وعقوده، وعمالاته، والقروض والإعانات الحاصل عليها». وحيث قامت المدعي عليها بتقدير رأس مال المدعى بناءً على مبيعات ضريبة القيمة المضافة، وحيث أن رؤوس الأموال في السجلات التجارية تختلف عن رأس المال المقدر وفقاً

لربط المدعي عليها؛ الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى تعديل إجراء المدعي عليها بتربيح مبيعات ضريبة القيمة المضافة بمعدل (١٥٪) بالإضافة إلى رؤوس الأموال المدونة في السجلات التجارية، وفقاً لحيثيات القرار.

## القرار:

**ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:**

- تعديل إجراء المدعي عليها بتربيح مبيعات ضريبة القيمة المضافة بمعدل (١٥٪) بالإضافة إلى رؤوس الأموال المدونة في السجلات التجارية، وفقاً لحيثيات القرار.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة أيام يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراض.

**وصلَ الله وسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.**